إنقاذ صناعة التأمين في السعودية

إنقاذ صناعة التأمين في السعودية

❑ **تمهيد** :

- شاب يتلف سيارته ليحصل على عوض التأمين،

- نحتاج خارطة طريق لإنقاذ صناعة التأمين من الجهة التنظيمية وجهة المسؤولية، ويشمل ذلك مسؤولية شركات التأمين ومسؤولية المؤمنين .

- تعاني شركات التأمين من أزمة ثقة مع المجتمع بسبب مخالفة كثير من شركات التأمين للفتوى الرسمية .

أول مواجهة بين القضاء والتأمين التجاري :

- صدر قرار سماحة رئيس القضاة ومفتي الديار السعودية الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ برقم (٥٧٠/٢) وتاريخ ١٨/٨/١٣٨٨هـ بشأن تأييد حكم صادر من محكمة جدّة ببطلان عقد التأمين في قضية منظورة لدى القضاء .
- ثم حصلت مكاتبات بين مجلس الوزراء وهيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية وعلى ضوئها صدر قرار هيئة كبار العلماء ذو الرقم ٥١ والتاريخ ٤/٤/١٣٩٧هـ ، ومضمونه إجازة التأمين التعاوني وتحريم التأمين التجاري . لما يشتمل عليه من الغرر والربا والجهالة والمقامرة وأكل أموال الناس بالباطل إلى غير ذلك من المحاذير الشرعية، كما تضمنت تحريم العمل في شركة التأمين بعمل كتابي وغيره لأن العمل بها من التعاون على الإثم والعدوان .
- وأيّدت هذا القرار المجامع الفقهية واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في المملكة .

مستندات حكومية متعلقة بالتأمين

١٤٢٤ هـ

نظام مراقبة شركات التأمين التعاوني

وأسندت الرقابة والإشراف على قطاع التأمين إلى البنك المركزي (مؤسسة النقد العربي السعودي سابقا)، والذي نصَّ في المادة الأولى منه على أن: "يكون التأمين في المملكة العربية السعودية عن طريق شركات تأمين مسجلة فيها ، وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية"

ثم

الشركة الوطنية للتأمين التعاوني

شركة سعودية تملكها الدولة للتأمين على المشروعات الكبرى والاحتفاظ بنسبة كبيرة من أقساط التأمين داخل المملكة ، وقد انتهجت نموذج المضاربة في إدارة التأمين وفقاً لنظامها الأساسي ، ويعد النموذج الأول لنماذج إدارة التكافل في العالم

.

ملحوظات على اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني :

صدرت اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادرة بمرسوم ملكي رقم م/٣٢ بتاريخ ٢ / ٦ / ١٤٢٤، ولوحظ عليها أنها صيغت وفق التأمين التجاري ويبينه ما يلي :

أولاً: أن اللائحة -في المادة (١) عرفت التأمين بأنه (تحويل أعباء المخاطر من المؤمَّن لهم إلى المؤمِّن، وتعويض من يتعرض منهم للضرر أو الخسارة من قبل المؤمن) .

وعرفت اللائحة الاشتراك (القسط) في الفقرة (١٨) بأنه: (المبلغ الذي يدفعه المؤمَّن له للمؤمِّن مقابل موافقة المؤمِّن على تعويض المؤمَّن له عن الضرر أو الخسارة التي يكون السبب المباشر في وقوعها خطر مؤمن منه)،

كما عرفت اللائحة وثيقة التأمين في الفقرة (١٧) بأنها: (عقد يتعهد بمقتضاه المؤمِّن بأن يعوض المؤمَّن له عند حدوث الضرر أو الخسارة المغطى بالوثيقة، وذلك مقابل الاشتراك الذي يدفعه المؤمَّن له) وواضح من كل هذا أن اللائحة ألغت التعاون والتضامن والتكافل بين المؤمِّنين (حملة الوثائق)، وعلَّقت المغانم والمغارم بذمة المؤمِّن (صاحب الشركة)، وبذلك عاد الأمر إلى معاوضة بينهم وبين المؤمِّن .

ثانياً: أنها تنص على إعادة ٩٠٪ من الفائض إلى أصول المساهمين (أصحاب الشركة) م ٧٠ ف (١/هـ) .

ثالثا : أنه لم يرد في اللائحة تعريف للتأمين التعاوني وضوابطه، مع أن النظام قائم على التأمين التعاوني .

رابعا : أن المادة (٤٣) التي تتحدث عن إعادة التأمين لم ينص فيها على أن يكون إعادة التأمين بأسلوب التأمين التعاوني حتى يتفق مع الممارسة المسموح بها نظاماً في المملكة، بل إنه فتح الباب لممارسة إعادة التأمين مع شركات التأمين التجاري.

خامسا : نصت اللائحة في المادة (٤) منها على شروط الترخيص ولم تورد أي بند يشير إلى وضع الآليات التي تكفل انضباط عمل شركات التأمين بما يحقق المادة الأولى من النظام .

سادسا : تحدثت المادتان (٥١ و ٥٢) عن وثائق التأمين النموذجية مع إغفال أي معيار شرعي ،

❖ تصحيح المسار :

وتبرز أهمية تصحيح مسار التأمين في توافق اللائحة مع النظام الصادر بالمرسوم الملكي، ووضع اللوائح التنفيذية بصيغتها الحالية مخالف للنظام في جوهره. وفي تعديل المسار تحفيز لأفراد المجتمع بتقبل منتجات صناعة التأمين، مما يحقق ازدهار صناعة التأمين في المملكة .

ونستطيع **تلخيص** هذا التصحيح على النحو الآتي :

١) على الجهة المنظمة للتأمين مسؤولية كبيرة في تخصيص مادة في بداية اللائحة توضح معنى التأمين التعاوني وضوابطه.

٢) وإضافة مادة تنص على التزام شركة التأمين بأن تكون جميع أعمالها وأغراضها واستثماراتها لأموالها لأموال المؤمنين وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

٣) ضرورة تعديل التعريفات في اللائحة بما يتلاءم مع حقيقة التأمين التعاوني وتعديل المواد التي تتعارض مع مبدأ التأمين التعاوني.

شركات التأمين في السعودية

بدأت صناعة التأمين في المملكة العربية السعودية في وقت متأخر نسبياً، وقد كان التأمين يتم عبر وسطاء محليين لشركات عالمية .

ثم صدر قرار مجلس الوزراء بالإذن لشركة التعاونية للتأمين .

وأما تنظيم الصناعة التأمينية في المملكة العربية السعودية فقد صدر المرسوم الملكي ذي الرقم (م/٣٢) والتاريخ ٢ /٦ /١٤٢٤ هـ بنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني. ثم صدرت اللائحة بقرار مجلس الوزراء رقم (٢٣٣) في ١٦ /٩ /١٤٢٧هـ المُصادق عليه بالمرسوم الملكي رقم (م/٦٠) وتاريخ ١٨ /٩ /١٤٢٧هـ بالموافقة على الترخيص بتأسيس ثلاث عشرة شركة مساهمة للتأمين التعاوني هي كالآتي:

شركات التأمين في السعودية	
شركة الدرع العربي للتأمين التعاوني	الشركة السعودية الهندية للتأمين التعاوني
شركة سند للتأمين التعاوني	شركة إياك السعودية للتأمين التعاوني
الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني	شركة المجموعة المتحدة للتأمين التعاوني
الشركة السعودية الفرنسية للتأمين التعاوني	الشركة العربية السعودية للتأمين التعاوني
الشركة الأهلية للتأمين التعاوني	شركة ساب تكافل
شركة ملاذ للتأمين التعاوني	شركة المتوسط والخليج للتأمين التعاوني

وقد دخلت شركات تأمين كثيرة للسوق السعودية وطرحت للاكتتاب العام، وتم تداول أسهمها بأسعار عالية، مع كون نتائجها المالية غير مشجعة، وتعطي توجساً لدى المراقب من استمرارها، وتغلبها على الصعوبات.

➢ أبرز التحديات التي تواجه شركات التأمين في السعودية

وتعد الإشكالات القانونية من أكثر ما يسبب خسائر شركات التأمين، وأهم ما يواجهها الآتي:

- كثيرا ما تظلم شركات التأمين في حال وقوع الحوادث، فجهات التحقيق متهمة بأنها منحازة ضد شركات التأمين، كما في حوادث الحريق وحوادث السيارات.

- كما أن التأمين الطبي يعاني هو الآخر من إشكالية الانتحال لعلاج من لا يستحق التغطية التأمينية، وتتذمر شركات التأمين من تواطؤ بعض الجهات الصحية الأهلية مع المستفيدين من التغطية التأمينية بطرق يصعب حصرها.

- وإضافة إلى ذلك؛ تعاني شركات التأمين من عدم وضوح توجهات اللجنة التأمينية.

➢ أبرز التحديات التي تواجه شركات التأمين في السعودية

كثيرا ما تظلم شركات التأمين في حال وقوع الحوادث، فجهات التحقيق متهمة بأنها منحازة ضد شركات التأمين، كما في حوادث الحريق وحوادث السيارات.

كما أن التأمين الطبي يعاني هو الآخر من إشكالية الانتحال لعلاج من لا يستحق التغطية التأمينية .

تعاني شركات التأمين من عدم وضوح توجهات اللجنة التأمينية.

ارتفاع بوالص التأمين

البداية

شركات التأمين ملزمة بالتقيد بنظام المنافسة فقد أكد نظام المنافسة السعودي على أن أحكام النظام تطبق على جميع المُنشآت العاملة في الأسواق السعودية ما عدا المؤسسات العامة والشركات المملوكة بالكامل للدولة .

التسعير العدواني الافتراسي

فرض أسعار منخفضة جدا، قد تصل إلى أقل من سعر التكلفة.
وهذا مخالف لقوانين المنافسة جميعها .
والبيع بسعر أقل من سعر السوق لأجل الإضرار بالمنافسين أمر مخالف للشريعة، لأنها تحافظ على حقوق المنتجين
والمستهلكين في آن واحد .

Predatory Pricing

المبالغة في الأسعار

إذا رأت الدولة المبالغة في الأسعار ، فلها حينئذ التسعير العادل ؛ وقد بيّن ذلك كثير من علماء الإسلام بأن التاجر إذا حبس السلعة ليرفع سعرها ، فللحاكم أن يسعرها بسعر المثل .

"مجموع الفتاوى ، الحسبة"

Overpriced

والحمد لله رب العالمين
وصلى الله وسلم على نبينا محمد
وآله وصحبه أجمعين

العنوان: طريق الملك عبدالله الفرعي،
الرحمانية، الرياض ١٢٣٤٣ .

٠٥٠٥٨٤٩٤٠٦

https://www.alukah.net/web/doghaither

٠٥٠٥٨٤٩٤٠٦

@Fiqh_issues